TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/437
21 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

إعلان محفل المجتمع المدني الموجّه إلى دورة الأونكتاد الثانية عشرة

"إن الفقر في أي مكان يشكِّل خطراً على الرخاء في كل مكان"

(إعلان فيلادلفيا، منظمة العمل الدولية، ١٩٤٤)

محفل المجتمع المدني

١- إن محفل المجتمع المدني، المجتمِع بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد (٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، قد عُقِد في أكرا، غانا، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد جمع سوياً حركات اجتماعية، وجماعات مناصِرة للتنمية، وجماعات نسائية، ونقابات عمالية، وفلاحين ومنظمات زراعية، ومنظمات بيئية، ومنظمات دينية، ومنظمات معنية بالتجارة العادلة (يشار إليها كلها فيما يلي بكلمة 'نحنُ')، أعربت عن مجموعة متنوعة من وجهات النظر بشأن التجارة والاستثمار وسياسات المنافسة وآثارها على التنمية. ولقد كان المشارِكون في المحفل متّحدين في الدفاع عن عدد من المبادئ والمواقف والإجراءات التي يودون أن يعرضوها على الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة.

أولاً - السياق العالمي

٢- لقد أثبت عهد العولمة أنه حقبة تتسم بأوجه انعدام في المساواة لها صفة الاستمرارية والتزايد. فالسياسات التحررية الجديدة الحالية بعيدة تماماً عن الحياد. إذ إن نمو التجارة العالمية كان مصحوباً بقلقلة أشد المجتمعات فقراً، ومن بينها أقل البلدان نمواً، وباستمرار معاناة أشد الفئات ضعفاً، لا سيما مئات الملايين من النساء.

٣- وتنعقد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في منعطف دقيق بالنسبة للاقتصاد العالمي وللنظام المتعدد الأطراف. فالكساد المخيِّم، وتقلُّب أسعار الأغذية والسلع الأساسية، والأزمة الائتمانية التي تشكِّل الخلفية التي تنعقد فيها الدورة الثانية عشرة للأونكتاد هي كلها مظاهر نظام عالمي مختلّ وظيفياً.

٤- وقطبا الثروة والفقر المتعارضان يعزِّز كل منهما الآخر مع كل مظهر جديد من مظاهر عيوب النظام. وأبرز المشاكل الموجودة الآن هي، أولاً، الخسائر الهائلة (التي يقدِّرها الآن صندوق النقد الدولي بما يقرب من تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وثانياً، الأزمة العالمية المتمثلة في تصاعد أسعار الأغذية وحالات نقص الأغذية.

٥- ونحن نريد من الحكومات ومن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد أن تتخذ إجراءات الآن بشأن هاتين الجبهتين. إذ يجب تنظيم المؤسسات المالية والمضاربة المالية، إلى جانب النظام المالي العالمي الذي يشجِّع التدفق غير المنظَّم لرأس المال، لا سيما أموال وأنشطة المضاربة. ولقد أنجزت أمانة الأونكتاد عملاً عظيماً بشأن التمويل. ولو كان المجتمع الدولي قد اتَّبع مشورتها لكان من المحتمل ألا توجَد الآن هذه الأزمة. ويجب أن تُصدِر الدورة الثانية عشرة للأونكتاد تكليفاً للمنظمة بالتوسُّع في عملها بشأن التمويل، بما يشمل الكيفية التي ستتأثر بها البلدان النامية نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، وما يمكنها أن تفعله بشأن تلك التداعيات، وكيفية إصلاح البنيان المالي العالمي. وينبغي أن يتمثل الهدف في ضمان أن يخدم التمويل التنمية، لا جشع المضارِبين. فمن بين أهداف التنمية وجود عمل لائق، وعمالة كاملة، ودخل كافٍ، واستدامة بيئية، ومساواة بين الجنسين.

٦- والأزمة الغذائية ناجمة أساساً عن عدم التوافق بين العرض والطلب. ويتمثل سبب آخر لها في التحوُّل عن إنتاج الأغذية إلى إنتاج الوقود الأحيائي، وهو اتِّجاه ينبغي إعادة النظر فيه والعمل على انحساره. ولكن يتمثل سبب آخر في الضغوط التي تعرّضت لها البلدان النامية بدون وجه حق نتيجة لمشروطيات الإقراض التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل خفض الإعانات الحكومية، والدعم المقدَّم إلى صغار المزارعين، ورسوم الواردات الغذائية. وفي الوقت ذاته، يستمر وجود إعانات زراعية كبيرة في البلدان الغنية. ويعاني المزارعون المحليون، الذين أطاحت بهم الصادرات المُعانة الزهيدة الثمن، من مشاكل كسب العيش.

٧- وتُحتِّم الأزمة الغذائية تغيير السياسات المتَّبعة. إذ يجب السماح للبلدان النامية بأن تدافع عن أمنها الغذائي وعن صغار مزارعيها، لكي تتمكن من زيادة إنتاجها الغذائي بسرعة من خلال الزراعة المستدامة ولكي تتمكن من زيادة التعريفات الجمركية للحيلولة دون حدوث طفرات في وارداتها. ويجب على البلدان المتقدمة أن تُنهي بسرعة تدريجياً إعاناتها المُخِلّة بالتجارة، بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار ما يسمى إعانات 'الصندوق الأخضر'. وينبغي استصلاح الأراضي المخصصة لإنتاج الوقود الأحيائي من أجل استخدامها في الزراعة. ويجب إدخال تغييرات على السياسات المتَّبعة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وعلى اتفاقات التجارة الحرة، بما يشمل اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وباستطاعة الأونكتاد أن يقوم بدور محوري في هذا الإصلاح، بحيث يساعد على إيجاد الحلول الصحيحة للأزمة الغذائية.

٨- ولقد كان من الإنجازات الرئيسية للدورة الحادية عشرة للأونكتاد الإقرار بأهمية وجود حيِّز متاح للبلدان النامية على صعيد السياسات. إلا أن حيِّز السياسات المتاح لتدخُّل الحكومة ولقيامها بوضع أنظمة قد ازداد

انكماشاً منذ ذلك الحين. وقد نجم هذا، على وجه الخصوص، نتيجة لمشروطيات الإقراض وللقواعد الحالية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، ونتيجة كذلك لحدوث زيادات كبيرة في اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية. فهذه الاتفاقات تحصر البلدان النامية في تحرير غير مناسب للسلع والخدمات المستوردة وفي سياسات غير ملائمة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وتفرض أيضاً اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات الشراكة الاقتصادية قواعد جديدة بشأن تحرير الاستثمار والتوريد الحكومي تتجاوز الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، مما يؤدي إلى تآكل قدرة الحكومات على وضع أنظمة من أجل التنمية ومن أجل الرفاه العام.

٩- ويظل هذا التآكل في حيِّز السياسات هو القضية الرئيسية، خاصة بالنظر إلى أن فقدان هذا الحيِّز يشكل أيضاً تهديداً لقدرة البلدان النامية على التعامل مع أزمات التمويل والأزمات الغذائية.

١٠- وبناء على ذلك، فإن مطلبنا الرئيسي هو أن تتعامل الدورة الثانية عشرة للأونكتاد بمزيد من القوة مع مسألة حيِّز السياسات. ويجب منح الأونكتاد - كأمانة وكآلية حكومية دولية على حد سواء - ولاية موسّعة تتمثل في تمكين البلدان النامية باستخدام أدوات سياساتية من أجل التنمية.

١١- فنتيجة للوصفات المتزمِّتة على صعيد السياسات، تضاءل حيِّز السياسات المتاح لممارسة التدخُّل الحكومي ولوضع أنظمة من جانب البلدان النامية. وبينما تضمن البلدان المتقدمة احتفاظها بإمكانيات كافية للتدخُّل الوطني على صعيد السياسات، فإن النطاق اللازم من حيث الخيارات السياساتية ليس متاحاً للبلدان النامية. وعلى مر العقود الأخيرة، وكجزء من برامج التكيُّف الهيكلي وكجزء أيضاً من المفاوضات التجارية التي تجرى في إطار منظمة التجارة العالمية ومن المفاوضات التجارية الثنائية بين الشمال والجنوب، تخلّت البلدان النامية عن حيِّز كبير على صعيد السياسات، مما أسفر عن عدم قدرتها على التصدي على نحوٍ وافٍ لأوجه انعدام الاستقرار الاقتصادي ولحالات الطوارئ الاجتماعية، ومما أسفر عن إعاقة التنمية على المدى الطويل.

١٢- وتزايُد عدد الاتفاقات الثنائية والإقليمية بين الشمال والجنوب التي تتجاوز الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية وتشجِّع بلا رحمة جدول الأعمال الخاص بشركات الشمال، وكذلك اتساع نطاق تلك الاتفاقات، يشكِّلان خطراً جسيماً بالنسبة للديمقراطية والتنمية والتضامن الاجتماعي على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي، وذلك لأن غالبية اتفاقات التجارة الحرة هذه بين الشمال والجنوب، بما يشمل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، تؤدي إلى تآكل شديد في حيِّز السياسات اللازم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والقواعد والمشروطيات الدولية المفروضة على حكومات البلدان النامية لا تحدّ فحسب من قدرة تلك البلدان على اختيار وتنفيذ سياسات إنمائية مناسبة بل تعوق أيضاً إجراء حوار حقيقي مع المواطنين والمجتمع المدني، وذلك بالنظر إلى أن واضعي السياسات يرون أنهم مقيّدون باتباع السياسات التي توضَع من خلال مؤسسات من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإسلامية ومن خلال الاتفاقات التجارية.

١٣- وتواجه البلدان النامية ضغوطاً متواصلة لتحرير وارداتها، حتى بالرغم من أن الصناعات والقطاعات الزراعية المحلية في كثير من البلدان قد تسببت الواردات الزهيدة الثمن في عجزها. وفي كثير من البلدان الفقيرة، يواصل إغراق أسواق العالم بصادرات زراعية مُعانة من الشمال تدمير سبل كسب العيش الريفية. وقد شهِدت كثرة من أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا، إغلاق صناعاتها المحلية أو فقدان حصتها من السوق المحلية نتيجة

لتحرير الواردات الذي يفرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية. وستؤدي اتفاقات الشراكة الاقتصادية المتفاوَض عليها مع الاتحاد الأوروبي إلى موجة جديدة من الاضطراب الاقتصادي في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

١٤- وفي منظمة التجارة العالمية، لم تُسفر مفاوضات الدوحة حتى الآن سوى عن مشاريع مقترحات غير متوازنة إلى حد كبير. فباستطاعة البلدان المتقدمة أن تواصل تقديم إعاناتها الزراعية المرتفعة من خلال تنقيل صناديق أو فئات الإعانات لأن كثرة مما يسمى إعانات الصندوق الأخضر غير المشوِّهة للتجارة قد تبيَّن في واقع الأمر أنها مشوِّهة للتجارة (وأنها تؤثر سلباً على إنتاج البلدان النامية الجيد وصادراتها الجيدة)، ولكن المقترحات الداعية إلى تحسين الضوابط للحد من هذه الإعانات هي مقترحات ضعيفة وقاصرة قصوراً شديداً. ومع ذلك بينما يواصل الشمال إعاناته، يُمارَس الضغط على البلدان النامية لكي تزيد من خفض تعريفاتها الجمركية الزراعية بنسبة تبلغ في المتوسط ٣٦ في المائة (وهو ما يتجاوز النسبة التي حُدِّدت في جولة أوروغواي وهي ٢٤ في المائة)، مما يجعلها أكثر تعرُّضاً لطفرات في الواردات ولما ينشأ عن ذلك من قلقلة ريفية.

١٥- وفي المفاوضات المتعلقة بالسلع الصناعية، ستؤدي "الصيغة السويسرية"، التي لم تُستخدَم قط من قبل، إلى خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية في البلدان النامية، مما يُلحِق الضرر بصناعات محلية كثيرة، بل وقد يؤدي إلى تدميرها. ولا يتعين على أقل البلدان نمواً خفض تعريفاتها الجمركية من خلال جولة الدوحة، ولكن معظمها قد يتأثر أيضاً بالتخفيضات الجمركية البالغة التي ستحدث من خلال آليات أخرى، بما يشمل الاتفاقات الثنائية من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، وزيادة مشروطيات الإقراض. وفي الوقت ذاته، نجد أن البلدان المتقدمة لا تُبقي فحسب على إعاناتها الزراعية بل تعتزم أيضاً أن تحمي منتجاتها الزراعية الهامة من التخفيضات الجمركية عن طريق آليات شتى، وهي على استعداد فحسب لخفض تعريفاتها الجمركية الصناعية بمعدلات أقل من البلدان النامية في إطار "الصيغة السويسرية". ويتزايد استخدام الحواجز غير الجمركية لعرقلة وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. ويتضح أن عملية الدوحة ليست في صالح البلدان النامية، مع أنه كان مقصوداً بها أن تكون جولة إنمائية.

١٦- وعلاوة على ذلك، تضغط البلدان المتقدمة من أجل تحرير الخدمات من خلال اتفاقات تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف. وقد ينتهي الأمر بسيطرة الشركات الأجنبية على قطاعات استراتيجية من قبيل التمويل والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلاوة على ذلك، قد يزداد التهديد الذي يتعرض له دور الدولة في تقديم الخدمات العامة.

١٧- وتتعرض أيضاً إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية لتهديد من جانب نُظُم الملكية الفكرية التي تحد من إمكانية الحصول على الأدوية والمعلومات. وتتأثر على وجه الخصوص إمكانية حصول المرأة على الرعاية الصحية والمعلومات والتعليم، مما يُزيد من حرمانها من أن تتمكَّن ومما يقوِّض جهودها الرامية إلى المشاركة في الأنشطة السياسية والعامة وضمان سُبُل مستدامة لكسب العيش.

١٨- وعلى الرغم من أخطار تغيُّر المناخ، ما زالت مستويات وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة هي السائدة في البلدان الصناعية، مما يؤدي إلى تسارع تعريض الموارد الطبيعية العالمية للخطر وللإجهاد. وما زال

الشمال يتحمَّل دَيناً إيكولوجياً إزاء الجنوب، ولكن البلدان النامية ما برحت تتعرض لـــضغوط لكـــي تـــسمح باستغلال الموارد الطبيعية من قِبَل المؤسسات المتعددة الجنسيات.

١٩- والحق في التنظيم وشمول الجميع في عمليات صنع القرار، وطنياً ودولياً، معرّضـــان للخطـــر. فـــالحوار الاجتماعي تُضعِفه سياسات التكيف الهيكلي. والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق العمالية والنقابية، ومن بينها حرية تكوين النقابات وعدم التعرُّض للتمييز، تُضعِفها عولمة أساليب الإنتاج، بدلاً من أن تضمنها.

٢٠- وعلى الرغم من وجود فكرة سائدة هي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل الخيار الإنمائي الرئيسي بالنسبة للبلدان النامية فإن ذلك الاستثمار يؤدي في حقيقة الأمر إلى زيادة التكاليف والخـــسائر في كـــثير مـــن الحالات. وهو يؤدي، في كثير من البلدان، إلى تفاقم التدفق الخارجي للموارد، بما يشمل موارد الاستثمار، مـــن هذه البلدان وإلى تفاقم انعدام التوازن الحاد الذي ينشأ في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك فإن أفريقيا، وهي أشد قارات العالم فقراً، مصدِّرة صافية لرأس المال، حتى مع تحطيم عبء ديونها الخارجية (والداخلية) لإمكانيات التنمية ولطموحاتها الإنمائية عاماً تلو عام. فاختلال توازن تدفقات الموارد، لا سيما هروب رأس المال، يعوق تعبئة الموارد المحلية إعاقة شديدة.

٢١- وتبقى فوائد العولمة في أيدي قلّة قليلة. إذ لم تتحقق بعد في معظم البلدان الوعود الإنمائية التي انطـــوى عليها النموذج الاقتصادي الذي تقوده الصادرات، والتي انطوى عليها تحرير الواردات. وحتى على الـــرغم مـــن ارتفاع الأسعار مؤخراً، فإن فوائد إنتاج السلع الأساسية كانت محدودة بالنسبة لمنتجي تلك السلع، نتيجة للقيمة المضافة المحلية الهزيلة للسلع الأساسية ونتيجة لتركيز التحكُّم في قدر كبير من سلسلة القيمة في أيدي المؤسسات المتعددة الجنسيات، وغيرها.

٢٢- وتزايُد الاندماج الاقتصادي لكثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لم يعالِج الشواغل الإنمائية لسكان تلك البلدان. فالنماذج الحالية للتنمية لا تلبي الحاجة إلى عمالة لائقة ومنتِجة وذلك لأن البطالة والعمالة الناقصة ما زالتا مرتفعتين بدرجة غير مقبولة.

٢٣- والمثال الآخر هو مفارقة "النمو بلا فرص عمل"، التي اشتد وضوحها بقلقلة وطرد عشرات الملايين مـــن أنشطة الإنتاج والنُظُم الاجتماعية - الاقتصادية غير السوقية البالغة الصغر البديلة التي حافظت تاريخياً على قدر من إمكانية الحصول على الموارد المعيشية لبعض مَن هم أشد ضعفاً في البلدان النامية. ويفرض ما وُصِـــف بأنـــه "تسليع المشاعات"، إلى جانب انتشار سلاسل السلع الأساسية التي يقودها السوق وما يصاحب ذلك من أشكال ملكية الموارد الطبيعية، كثافةً غير مسبوقة في اليد العاملة، ويفرض جَعْل أقلية محظوظة، لاحتفاظها بعمالة منتظمة في القطاع الرسمي، أقلية تتسم "بطابع المرونة" و"بالطابع العرضي"، وهما طابعان محفوفان بالمخاطر، ويُجبرها على تقاسم الموارد، وكذلك على التنافس، مع بحر شاسع من القدرة البشرية المستبعَدة.

٢٤- ونحن نؤكد مجدداً أن العمالة هي السبيل إلى القضاء على الفقر، ولكن هذا يعني إدراج مسألة العمالـــة الكاملة والمنتِجة والعمل اللائق في مجالات الزراعة والخدمات والتصنيع في عملية وضع السياسات باعتبارها الهدف الرئيسي في تلك العملية، ويقتضي وجود سياسات تجارية وسياسات مالية تتسق مع هذا الهدف. وينبغي أن يُجسِّد

الأونكتاد في أنشطته الالتزام بالعمل اللائق، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعها في مؤتمر القمة العالمي للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عُقِد عام ٢٠٠٥، والذي أعيد تأكيده في الإعلان الوزاري الصادر عام ٢٠٠٦ عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

٢٥- وبالنظر إلى فشل النماذج المهيمنة في ضمان الرفاه الاجتماعي، ثمة حاجة إلى استكشاف نُظُم اقتصادية متنوعة وتشاركية بديلة تكون مكيَّفة حسب الواقع المحلي والوطني، مع إعطاء الأولوية أيضاً للإنصاف والديمقراطية والتنوُّع وحقوق الإنسان والحقوق العمالية والإيكولوجيا والأمن الغذائي وأنماط الإنتاج والاستهلاك القابلة للاستدامة، ومع حماية ذلك كله.

ثانياً - قضايا محددة حسب الموضوع الفرعي

ألف - الموضوع الفرعي ١: تعزيز الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في إطار عملية وضع السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النُهُج الإقليمية

٢٦- من التحديات الرئيسية في مناقشة الاتساق اختلاف تفسيرات الاتساق. فبالنسبة للبلدان المتقدمة، تتمثل وجهة النظر الرئيسية المتعلقة بالاتساق في مواءمة السياسات مواءمةً تضمن مزيداً من الأسواق ومزيداً من الأرباح لشركاتها. وبالنسبة للمجتمع المدني، يعني الاتساق أن ترمي السياسات إلى تحقيق القضاء على الفقر، وتحقيق العدل الاجتماعي والعدل بين الجنسين والتنمية الاجتماعية؛ وتأمين سبل عيش المزارعين وعملية التصنيع من خلال التنمية المستدامة.

٢٧- ومؤسسات بريتون وودز وأقوى الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية ترى حالياً أن الاتساق يعني مواءمة السياسات الوطنية، كي تضمن عدم تعارض تلك السياسات مع النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد المهيمن دولياً. وعلى أساس هذا الافتراض فإن برامج التكيف الهيكلي، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وقواعد التجارة والاستثمار على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، المدعومة بنظام المعونة، تتطلب جميعها من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تُكيِّف سياساتها الاقتصادية على نحو يكون مناسباً لنموذج تقوده الشركات.

٢٨- بيد أن الاتساق يعني بالنسبة لمواطني العالم العاديين وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، كما هو مذكور في توافق آراء ساو باولو، وجوب أن تعالِج السياسات الاقتصادية الدولية احتياجات جميع الناس. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون أولويات التنمية المستقلة ذاتياً والسيادية والتشاركية هي منطلق المفاوضات والالتزامات المتعلقة بهذه البلدان، والمحدِّد الرئيسي لتلك المفاوضات والالتزامات، في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يجب تمثيل حكومات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والساسة المُنتَخَبين ديمقراطياً تمثيلاً أقوى بكثير في عمليات صنع القرار في هذه المؤسسات.

٢٩- فانعدام تمثيل البلدان النامية في الحوكمة العالمية يؤدي إلى نُهُج وسياسات للتنمية تُفرَض من أعلى إلى أسفل، مع الحفاظ على الانفصام بين مراكز صنع القرار والبلدان المتلقية وشعوبها.

٣٠- ولقد أسفر "الاتساق" الذي يدور حول مبادئ وتدابير خاطئة، وهو الشائع الآن، عن نتائج خاطئة. وتُستخدَم اتفاقات تجارية إقليمية وثنائية كثيرة بين الشمال والجنوب للترويج لنوع الاتساق الخاطئ. فهذه الاتفاقات تجعل البلدان النامية تقدم تعهدات تتجاوز الالتزامات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وتشمل قضايا من قبيل الاستثمار والمشتريات الحكومية رُفضت في منظمة التجارة العالمية. وهي تؤدي إلى حدوث تآكل كبير في أي حيز سياسات موجود في البلدان النامية، علاوة على تقويضها آفاق التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب.

٣١- وتتمثل مشكلة إضافية في استخدام ما يسمى "الجانب الإنمائي" للاتفاقات التجارية من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، وهو "الفخ" الذي تستخدمه الأطراف من البلدان المتقدمة لاستدراج البلدان النامية إلى الجوانب الرئيسية لاتفاقات التجارة الحرة أو لاتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تكون ضارة للتنمية.

٣٢- وينبغي أن يحيط الأونكتاد علماً بما هو مذكور آنفاً من أخطار "الاتساق" ومظاهره الخاطئة، بحيث يسعى صوب تحقيق اتساق السياسات المناسب، الذي تكون فيه المشورة والتدابير والاتفاقات المتعلقة بالسياسات مركزة جميعها على تنمية البلدان النامية، وموجهة نحوها.

٣٣- وينبغي أن تستند الدورة الثانية عشرة للأونكتاد إلى شكل مختلف اختلافاً جذرياً من أشكال "الاتساق" وهو: إعادة توجيه وإدماج السياسات الكفيلة بتكييف النظام الاقتصادي الدولي الجديد على نحو يلبي الاحتياجات الإنمائية للفئات الأكثر تضرراً بالعولمة التي تقودها الشركات.

باء - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية، والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي

٣٤- النقاش مستمر بشأن الصلة بين التجارة والتنمية. والموقف التقليدي هو أن التجارة والسياسة التجارية المهيمنة أمران إيجابيان فيما يتعلق بالتنمية. بيد أن أغلب البلدان النامية عانت من تحرير الواردات تحريراً غير ملائم بينما لم تكسب إلا القليل من الصادرات. وتسببت الواردات الرخيصة في عرقلة صناعاتها وزراعتها المحلية، مع فقدان كل من سبل كسب العيش الزراعية والوظائف الصناعية.

٣٥- والنهج الواحد المناسب للجميع في رسم السياسات الاقتصادية والتجارية نهج لا يصلح ويسفر عن سياسات خاطئة وتكلفة مرتفعة تتحملها بلدان نامية كثيرة هي وشعوبها. وعلى خلاف الرأي السائد لدى المؤسسات المالية الدولية، فإن الطريق إلى التنمية المستدامة ليس طريقاً واحداً للجميع.

٣٦- واتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، بما في ذلك اتفاقات الشراكة الاقتصادية، تعزز بصفة رئيسية جدول الأعمال الخاص بشركات الشمال وتشكل تهديداً خطيراً للبلدان النامية. وقد أفاد *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧*، الصادر عن الأونكتاد، في تسليط الضوء على تكلفة وفوائد اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، ويجب أن تواصل المنظمة التركيز على هذا.

٣٧- ونحن نؤكد على ضرورة التصحيح الفوري للسياسات الخاطئة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسياسات الخاطئة التي انطوت عليها مؤخراً اتفاقات الشراكة الاقتصادية واتفاقات التجارة الحرة. وفيما يتعلق

باتفاقات الشراكة الاقتصادية، ينبغي أن يتوقف الاتحاد الأوروبي عن الضغط على بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لإبرامها. وينبغي التوصل إلى بديل لاتفاقات الشراكة الاقتصادية، يكون فيه مبدأ عدم المعاملة بالمثل في صميم الجانب التجاري، ولا يتضمن أيضاً قضايا الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والتوريد الحكومي.

٣٨- ويشن المجتمع المدني الأفريقي، بمساندة من المجتمع المدني الأوروبي، حملة ضد اتفاقات الشراكة الاقتصادية وإطارها ويدعو في الوقت نفسه إلى اتباع نهج بديلة تحتفظ بالأفضليات لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ دون أن تفرض عليها التزاماً بتحرير وارداتها السلعية على أساس المعاملة بالمثل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يرغب في استبعاد قضايا أخرى مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة والتوريد الحكومي. ويعتقد على نطاق واسع أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية وقعت لا باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وإنما وقعت خشية أن تتضرر بعض أعمالها التجارية إذا لم يحتفظ بسبيل وصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وينبغي إجراء إعادة تفاوض على اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تم التفاوض عليها فعلاً واستعراض للاتفاقات في البلدان الأخرى التي لم توقع بعد اتفاقات الشراكة الاقتصادية، بحيث يتاح للمجتمع المدني تقييم الآثار الكاملة كيما يتسنى اتخاذ قرارات مستنيرة (بما في ذلك اختيار بدائل لاتفاقات الشراكة الاقتصادية) دون ضغوط.

٣٩- وفي منظمة التجارة العالمية، سيكون لأحدث المقترحات بشأن مفاوضات الدوحة، إذا اعتمدت، نتيجة غير متوازنة إلى حد بعيد، مع مواصلة البلدان المتقدمة الاحتفاظ بإعانات زراعية كبيرة وتخفيض تعريفاتها الصناعية في الوقت نفسه بمعدلات أقل من المعدلات المقابلة في البلدان النامية التي تطبق تخفيضات "الصيغة السويسرية". وسيتعين على البلدان النامية إجراء تخفيضات أكبر في التعريفة الجمركية فيما يتعلق بالسلع الصناعية والزراعية. وسيتعين على كثير من البلدان الأفقر، التي قد لا تجري تخفيضات في التعريفة الجمركية من خلال مفاوضات الدوحة، أن تفعل ذلك بموجب اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

٤٠- ويجب أن تسلم قواعد التجارة العالمية بالدور الحيوي للحكومات في التنظيم وبذلك تحفظ أو توسع حيز السياسات كيما يتسنى لكل بلد أن يخطط تنميته الاقتصادية ويديرها وأن يخفف من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الناشئة عن تكامل الأسواق.

٤١- وكثيراً ما أسفر استخدام المشروطيات في القروض والمعونات عن سياسات تجارية واستثمارية غير ملائمة في بلدان نامية كثيرة.

٤٢- والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية تواجهها مشاكل معقدة تتراوح بين تقلب الأسعار وتركيز الشركات. وينبغي أن توفر الدورة الثانية عشرة للأونكتاد حلولاً عملية مثل آليات لتثبيت الأسعار وتنظيم لأنشطة الشركات. ويلزم برنامج سلع أساسية موسع للأونكتاد.

٤٣- كما تواجه البلدان النامية حواجز غير تعريفية متزايدة على منتجاتها في البلدان المتقدمة. وتتمثل مشكلة رئيسية في استخدام التدابير الانفرادية. وبينما تلزم أنظمة سلامة وأنظمة تقنية، فإن هذه الأنظمة معرضة أيضاً للاستخدام لأغراض حمائية. وفضلاً عن هذا، فإن معظم البلدان النامية تفتقر إلى القدرة على مواكبة المعايير

المتزايدة في أسواق البلدان المتقدمة.وينبغي ألا تستخدم البلدان المتقدمة تدابير حمائية انفرادية. وينبغي وضع معايير دولية ملائمة، ويجب مساعدة البلدان النامية في التفاوض على هذه المعايير وتنفيذها. وينبغي أن يتناول الأونكتاد الحواجز غير التعريفية وأن يساعد البلدان النامية في هذا الصدد.

٤٤- ويوفر التعاون بين الجنوب والجنوب إمكانية إقامة شراكات فيما بين البلدان النامية يمكن أن تكون مفيدة على نحو متبادل. وقد حققت بضعة بلدان معدلات نمو مرتفعة على نحو مستدام، وساعد هذا بلداناً أخرى من خلال ارتفاع الطلب على صادراتها من السلع الأساسية. بيد أن من غير المؤكد أن هذه العملية ستكون مستدامة، وبصفة خاصة إذا حدث كساد عالمي. وبالتالي، يجب اتخاذ تدابير محددة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ولإضفاء الصبغة المؤسسية عليه. وثمة حاجة إلى تعزيز آلية النظام العام للأفضليات التجارية بغية تحقيق نتائج محددة ملموسة. بيد أنه يجب اتخاذ خطوات لضمان أن يجري، في نطاق الاتفاقات بين الجنوب والجنوب، منح الأطراف الأضعف معاملة خاصة وتفضيلية، بما في ذلك حوافز وأفضليات كافية، وألا يطلب منها إجراء تحرير أو تنفيذ سياسات تعرضها لآثار سلبية. وينبغي أن يضطلع الأونكتاد أيضاً بدور في تشجيع وتقييم عمليات التعاون والتكامل بين الجنوب والجنوب.

جيم - الموضوع الفرعي ٣: تعزيز البيئة التمكينية على جميع المستويات لتدعيم القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعرفة لأغراض التنمية

٤٥- إن سلوك الاستثمار والتدفقات الاستثمارية لا يتبع المسار الذي يزعم أنه يتبعه من يحاولون تبرير عولمة التمويل والتجارة والإنتاج. فقد تناقصت حصة الموارد التي تذهب إلى الاستثمارات الإنتاجية الجديدة بالنسبة إلى حصة الموارد التي تذهب إلى المشاريع المالية ومشاريع المضاربة. وتظل أفريقيا مصدراً صافياً لرأس المال بسبب هروب رؤوس الأموال، حتى مع اعتمادها على الاستثمار الأجنبي وتدفقات المعونة.

٤٦- وفي الحالات التي نجحت فيها البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار واستخدامه، تتضمن عوامل نجاحها التنظيم الملائم والتوجه الاستراتيجي واضطلاع الدولة بدور مباشر وإن يكن انتقائياً في الاقتصاد. وثمة افتقار، في البلدان الأفقر، إلى استثمار خاص محلي.

٤٧- وهناك فوائد وتكاليف للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية. وفي حين أن الفوائد كثيراً ما يبالغ فيها، فإن التكاليف كثيراً مالا تغفل أو تسقط من القرارات السياساتية. وينبغي أن تكون للبلدان النامية نظرة شاملة وأن تصمم السياسات على أساس تقديرات التكاليف والفوائد، بمساعدة من الأونكتاد. والمهم أيضاً، في هذا السياق، هو شروط العقد المبرم بين الدولة والمستثمرين الأجانب. وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تحسين هذه الشروط بغية زيادة فوائدها. كما ينبغي أن تكون شروط الاستثمار الأجنبي محددة بحيث لا تمس سيادة البلدان النامية بالحد من حيز السياسات المتاح لها. وينبغي أن يعزز أي إطار دولي بشأن الاستثمار حقوق ومصالح البلدان النامية المضيفة ويضمن أن يتوافر لها حيز السياسات اللازم لتنظيم الاستثمارات للمصلحة الوطنية والعامة. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يتناول بالبحث التجارب الناجحة للبلدان النامية التي توصلت بالتفاوض إلى شروط جيدة في عقود الاستثمارات الأجنبية وأن ينشر هذه التجارب.

٤٨- ويتسم بأهمية بالغة للتنمية الناجحة إحياء الدولة الإنمائية أو دولة ديمقراطية تحقق تنمية وإدامة قدرات صانعي القرارات والمؤسسات على أن يخططوا ويسلكوا المسار الاستراتيجي الضروري، بالاستناد إلى جدول أعمال مستقل ومحلي حدد محتواه بموجب توافق سياسي ديمقراطي على التنمية المتكاملة والمتوازنة ويشكل محتواه تعبيراً عن هذا التوافق.

٤٩- وينبغي للأونكتاد موازنة كثير من صكوك البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالات المانحة، التي تفضي إلى إصلاحات للقوانين الاستثمارية والتجارية الوطنية ترمي إلى إفادة المستثمرين الأجانب ولكنها تتسبب في تآكل أو إزالة حقوق الناس والحد من حيز السياسات المتاح للحكومات والبرلمانيين.

٥٠- وكثيراً ما تلقي الاتفاقات الاستثمارية عبء التكاليف على عاتق الحكومات وشعوبها ولا تحمل المؤسسات المتعددة الجنسيات بأي مسؤولية. وفي بعض الحالات، تتضمن هذه الاتفاقات أنظمة لتسوية المنازعات تسمح للمؤسسة المتعددة الجنسيات بمقاضاة الحكومة المضيفة لها للحصول على تعويض. وتنطوي الاتفاقات الجديدة للتجارة الحرة، بما في ذلك اتفاقات الشراكة الاقتصادية، على تحرير استثماري جديد مصحوب بقيود جديدة كثيرة تحول دون قيام الحكومات بتنظيم الأنشطة. وينبغي للبلدان إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية التي تضع حقوق المستثمرين فوق حقوق المواطنين.والانسحاب من المعاهدات الاستثمارية الثنائية من أجل الانضمام إلى معاهدات استثمارية أكثر توازناً، مثلما بدأت بعض البلدان النامية في القيام به، خيار في هذا الصدد.

دال - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دور الأونكتاد الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

٥١- نحن نعتقد أن للأونكتاد دوراً فريداً، وبصفة خاصة في هذه الأوقات التي يخيم عليها عدم اليقين. ويجب توسيع مهمته الداعمة للبلدان النامية في القضايا والعمليات الإنمائية.

٥٢- وقد كلفت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد الأونكتاد بإنشاء فرقة عمل معنية بالسلع الأساسية. ولم يتحقق هذا بعد، وينبغي تمكين المنظمة من القيام بهذا في أقرب وقت ممكن.

٥٣- وينبغي توسيع نطاق عمل الأونكتاد بشأن السلع الأساسية بغية مساعدة البلدان النامية على زيادة انتاجها الغذائي؛ والحصول على قيمة أفضل مقابل سلعها الأساسية؛ وإضافة قيمة إلى موادها الخام من خلال التجهيز والصنع. وينبغي أن تتضمن جهود الأونكتاد الموسعة فيما يتعلق بالسلع الأساسية إيجاد الحلول على الصعيدين الدولي والوطني والجمع بين كل من النهج القديمة والنهج الابتكارية لضمان أن يؤدي الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأساسية إلى حدوث تنمية مستدامة وتنويع في البلدان النامية. ويمكن أن تركز الأنشطة على مساعدة البلدان النامية على الإفادة من الفرص الناشئة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعلى تجنب واحتواء العواقب السلبية لانخفاض أسعار السلع الأساسية عندما تنخفض هذه الأسعار.

٥٤- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الجهود التي يبذلها لتحليل التأثيرات الإنمائية اتفاقات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب، ومتابعة *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧* ، الذي سلط الضوء على الاختلالات التي تنطوي عليها

هذه الاتفاقات. وينبغي أن يسترشد الأونكتاد، في عمله في هذا المجال وعمله بشأن الاتفاقات الاستثمارية الثنائية، بالمنظور الإنمائي.

٥٥- وينبغي أن يعيد الأونكتاد التفكير في مشورته في مجال السياسات الاستثمارية. كما ينبغي له المساعدة على وقف "السباق نحو القاع" فيما يتعلق بالحوافز على الاستثمارات، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية. وينبغي أن يوفر تحليلاً لتكاليف وفوائد الاستثمار الأجنبي، ومشورة بشأن سياسات تعظيم الفوائد مع تدنية التكاليف. وينبغي أيضاً أن يحلل بمزيد من التعمق الآثار الإنمائية للمعاهدات الاستثمارية الثنائية وكذلك الفصول والمقترحات المتعلقة بالاستثمار والواردة في اتفاقات التجارة الحرة.

٥٦- ومن الضروري أن تقوم أمانة الأونكتاد بإجراء بحوث مستقلة ورسم سياسات بديلة. ويجب أن يواصل الأونكتاد إعداد وتوفير ما يلزم من تحليل ودعم في هذا الصدد، وأن يجري تزويده بالوسائل الضرورية لتقديم ما يلزم من تحليل ومشورة سياساتية إلى البلدان النامية.

٥٧- ويجب السماح لأمانة الأونكتاد بمواصلة بحوثها بطريقة مستقلة كيما يتسنى لها إعداد بحوث موضوعية موجهة إلى دعم الأهداف الإنمائية للبلدان النامية، وبذلك تضيف إلى تنوع الآراء فيما بين الوكالات الدولية.

٥٨- وتسهم أعمال الأونكتاد البحثية إسهاماً مهماً في المعرفة بقضايا التجارة والتنمية، وقد أسهمت تاريخياً في تحديد الاتجاهات الجديدة. ومن المهم أن يحتفظ الأونكتاد باستقلاله البحثي. ونحث الدول الأعضاء على تزويد الأونكتاد بالوسائل اللازمة لمواصلة بحوثه المستقلة وندعو إدارة الأونكتاد إلى بذل قصارى جهدها لتحسين توزيع الأعمال والمنشورات البحثية للمنظمة.

٥٩- ومن الضروري أن يوسع الأونكتاد نطاق بحوثه ليتضمن تحليل المقترحات المتعلقة بتحرير التجارة وتأثيرها على العمالة من حيث الكم والنوع.

٦٠- ومع تزايد سكان العالم، وتغير الأحوال المناخية، والطلبات الجديدة على المنتجات الزراعية، يتطور دور الزراعة تطوراً سريعاً ويثير تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في الأعوام المقبلة. وسيلزم أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على تحديد أفضل سياسات الزراعة المستدامة لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

٦١- وينبغي أن يدرس الأونكتاد الخيارات السياساتية للبلدان النامية فيما يتعلق بالتصنيع، مع مراعاة الأوضاع العالمية المتغيرة والتعلم من تجارب البلدان النامية والمتقدمة.

٦٢- وتؤدي لجان الأونكتاد وظيفة مهمة وينبغي أن تواصل ذلك على أساس أشد فعالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنشئ الدورة الثانية عشرة للأونكتاد لجنة جديدة معنية بالعولمة والاستراتيجيات الإنمائية.

٦٣- وينبغي إعطاء الأونكتاد ولاية موسعة بشأن حيز السياسات، من حيث المفهوم وتطبيقه.

٦٤- وينبغي أن يطلب من الأونكتاد توسيع نطاق عمله بشأن القضايا المواضيعية المهمة للعالم، بما فيها الأزمة الغذائية، والتمويل والتنمية، وتغير المناخ، والهجرة، والاتفاقات التجارية، والملكية الفكرية، والتعاون بين الجنوب والجنوب. ويجب أن يوفر منظوراً إنمائياً وأن يبين طريق التقدم فيما يتعلق بهذه القضايا.

٦٥- وفيما يتعلق بتغير المناخ، يمكن للأونكتاد أن يركز على الترابط بين تغير المناخ والتجارة والتنمية، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية على تحمل الوقع السلبي والتأثيرات السلبية لتغير المناخ على التنمية، وكذلك لضمان ألا يؤثر مايتصل بالتجارة من المقترحات المتعلقة بتغير المناخ تأثيراً سلبياً على البلدان النامية بطريقة غير متوازنة وأن تكون هذه المقترحات متوافقة مع مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتمايزة".

٦٦- وقد برزت حقوق الملكية الفكرية، وبصفة خاصة تأثيراتها فيما يتعلق بالتنمية، بوصفها قضية مثيرة لاهتمام وقلق الجماهير على نطاق العالم. وتدعو منظمات المجتمع المدني وحكومات البلدان النامية إلى إتاحة مزيد من المرونة للبلدان النامية في تنفيذ الالتزامات الدولية مثل الالتزامات المتضمنة في الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاقات المبرمة في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وللأونكتاد دور مهم في تسليط الضوء على البعد الإنمائي في النقاش الدائر بشأن حقوق الملكية الفكرية وفي مساعدة البلدان النامية على وضع تدابيرها وتشريعاتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بطريقة إنمائية التوجه. ويعكف الأونكتاد منذ سنوات عديدة على تناول حقوق الملكية الفكرية، والحصول على التكنولوجيا، والشواغل الإنمائية، وينبغي تعزيز جهوده في هذا المجال التي تسترشد بالمنظور الإنمائي.

٦٧- والأونكتاد المعزز ضروري، وينبغي ألا يفسر ولايته تفسيراً تقييدياً. وينبغي أن تكون القوة المحركة للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد احتياجات المتلقين، بمن فيهم المجتمع المدني، وليست احتياجات المانحين. وينبغي، على سبيل المثال، ألا تقتصر هذه المساعدة على تنفيذ الأطر الدولية القائمة، مثل قواعد منظمة التجارة العالمية، وإنما أن تتحرى أيضاً على نحو خلاق البدائل الإنمائية التوجه في عالم سريع التغير.

٦٨- ودور الأونكتاد في مجال بناء توافق آراء حكومي دولي دور مهم وينبغي أن يحظي بمزيد من التركيز وبأولوية أعلى. ويمكن أن يكمل هذا المفاوضات أو المناقشات الجارية في محافل أخرى. ومن الممكن أن تؤدي هذه المهمة الحكومية الدولية، إذا أخذت بمزيد من الجدية، إلى جعل الأونكتاد موقع حوار منشط بين الشمال والجنوب بشأن القضايا الإنمائية وبشأن الصلة بين التنمية وكل من التجارة والتمويل والقضايا الأخرى.

٦٩- ويقوم الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ببحث تأثير تركز القوى السوقية في قبضة بضع شركات في الأسواق الزراعية الدولية. ويمكن التوصل إلى أمثلة مشابهة لتركز القوى السوقية وذلك في الصناعات التحويلية، مثل صناعات الإلكترونيات والمنسوجات والملابس، حيث يفرض التعاقد من الباطن ضغطاً نزولياً على الأجور وظروف العمل فيما يتعلق بمن هم في أدنى حلقة في سلسلة التوريد. والاعتماد على المسؤولية الاجتماعية للشركات لمواجهة هذه التحديات غير كاف: ينبغي إعطاء الأونكتاد ولاية تتمثل في تحري كيفية التصدي على أفضل وجه لتركز السوق من خلال القوانين والسياسات على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

٧٠- وينبغي أيضاً أن يؤدي الأونكتاد دوراً رصدياً فيما يتعلق بتقييمات دور المؤسسات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على التنمية. ولهذه الغاية، يمكنه تعزيز النقاش بين حكومات البلدان النامية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ودوائر الأعمال والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

٧١- وينبغي أن يضطلع الأونكتاد بدور أقوى في ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، بوسائل من بينها حفز ومساعدة أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

٧٢- ويجب تأكيد أولوية السيادة السياسية. وينبغي ضمان السيادة على الموارد الطبيعية والسلع الأساسية والتنوع الأحيائي. ومع أن العولمة والتنمية نموذجان متعارضان، فإنهما في جوهرهما عمليتان سياسية واقتصادية سياسية، وكثيراً ما يمكن أن يكون ميل الميزان السياسي الفعلي في اتجاه أو آخر أمراً حاسماً. وجهود الأونكتاد الرامية إلى تعزيز قضية التنمية وتعاونه مع العاملين من أجل التنمية تساعد على تحقيق توازن سياسي أنسب.

٧٣- ومنذ الدورة العاشرة للأونكتاد وخطة عمل بانكوك، خيبت باستمرار آمال المجتمع المدني في أن يضطلع الأونكتاد والأمم المتحدة بدور أكبر في رسم السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على الصعيد الدولي. وقد أضعف دور الأونكتاد بدلاً من أن يقوى في السنوات الأخيرة، وينبغي عكس هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أهمية الأونكتاد، فإنه يظل محروماً من السبل اللازمة لاضطلاعه بدور محوري، الأمر الذي يثير الشك في مصداقية نظام الإدارة العالمية. وفي السياق الحالي، مع الأزمة الموجودة في منظمة التجارة العالمية وفي مؤسسات بريتون وودز، تتسم الحاجة إلى محفل بديل بمزيد من الأهمية. بيد أن هذا سيتطلب جهوداً مشتركة من جميع الأعضاء للتوفر على تصميم نموذج عولمة مستدام.

٧٤- ونحث الأونكتاد على العمل مع منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية القائمة على نوع الجنس والجماعات النابعة من المجتمع المحلي على أساس دائم في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية، في اجتماعات الخبراء واجتماعات اللجان، بما في ذلك المشاركة كأعضاء أفرقة، وكذلك الانخراط في العمل مع المجتمع المدني في البلدان النامية بشأن أنشطة التعاون التقني والبحوث. وينبغي أن يعترف الأونكتاد بالبحوث التي تجريها منظمات المجتمع المدني ويستخدمها. وينبغي إشراك جميع المنتمين إلى عضوية الأونكتاد في جلسات الاستماع مع المجتمع المدني. والواقع أن للمنظمة دوراً عالمياً يتعين أن تضطلع به. ويمكنها الإسهام في السلام السياسي والاجتماعي المستدام على الصعيد العالمي.

٧٥- وكما ذكر من قبل أثناء الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، فإننا نأمل أن توفر كل الدول الأعضاء مايلزم من دعم والتزام لجعل الأونكتاد قوياً بما فيه الكفاية للإسهام في التشكيل السياسي للسياسات الملائمة في مجالات التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في جميع أرجاء العالم.

أكرا، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
